الراي
العدد (11862- A0) ● الجمعة 23 ديسمبر 2011 Friday 23 Dec. (11862- A0) Issue No.

«الخط الأخضر»: غياب «النائب الأول» عن الحكومة أفقد «الهيئات» شرعيتها

أعلن رئيس جماعة الخط الاخضر البيئية خالد الهاجري أن «خطأ دستوريا وقع في تشكيل الحكومة الحالية أدى الى فراغ دستوري واشكالية قانونية يلزم معالجتها للحد من تداعياتها القانونية»، مبينا ان «تشكيل حكومة دون نائب أول يعتبر سابقة تاريخية وخطأ دستوريا تجب معالجته عبر ايجاد خبراء دستوريين يدعمون الحكومة بالرأي الصحيح والصائب».

ولفت الهاجري في تصريح صحافي الى ان «هذا الخطأ الدستوري أدى الى انكشاف المركز القانوني للهيئة العامة للبيئة وانعدام قانونية قراراتها، هي وجهات حكومية أخرى كالهيئة العامة لشؤون المعاقين»، مشيرا الى ان «الحكومة الحالية تم تشكيلها دون وجود منصب نائب أول وهو ما يعني عمليا افتقاد كافة الجهات والهيئات الحكومية التابعة للنائب الأول كرئيس لها في الحكومة السابقة الى الغطاء القانوني الصحيح».

وذكر انه «بمجرد حل الحكومة فقد تم بالتبعية القانونية حل جميع المجالس التي يرأسها النائب الأول ويجب اعادة تشكيلها بوجود نائب أول جديد في الحكومة لاضفاء الشرعية اللازمة لقراراتها ولمركزها القانوني».

وأشار الى ان «ادارة الهيئة العامة للبيئة مرتبطة مباشرة بالنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وفقا للقانون الذي يجعله رئيسا للمجلس الأعلى للبيئة ومسؤولا مسؤولية مباشرة عن كافة أعمال الهيئة العامة للبيئة».

وقال الهاجري ان «مدير عام الهيئة العامة للبيئة بدرجة وكيل وزارة ويتبع بكافة أفعاله وأعماله النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء من الناحية القانونية ولا يملك صلاحيات رئيس المجلس الأعلى للبيئةمما يجعل أعمال الهيئة حاليا محط شبهات قانونية كثيرة».

وأضاف الهاجري بان قرارات الهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة لشؤون المعاقين وكافة المجالس الاخرى هي والعدم سواء في ظل عدم وجود نائب أول لرئيس مجلس الوزراء في الحكومة الحالية وفي ظل حل المجلس الاعلى للبيئة والمجلس الاعلى للمعاقين كنتيجة لاحقة لحل الحكومة.

رولا متحدثة

«أقول للنائب الذي اتهمني... كرامات الناس ليست لعبة وإذا كنت رجلاً فقدّم البرهان»

رولا: أطالب بسحب جنسيات مقتحمي المجلس «المزدوجين»

| كتب علي الفضلي |

طالبت مرشحة الدائرة الثالثة النائبة السابقة الدكتورة رولا دشتي « بسحب جنسية» من اسمتهم «المزدوجين الذين اقتحموا مجلس الامة» متحدثة عن «محاولات لتشويه سمعتي ولكني لست فاضية لهذه (اللوية)... فلدي حملة انتخابية».

وقالت دشتي في حوار مع مجموعة من طلبة جامعة الخليج وجامعة الكويت في احدى الديوانيات تعرضت الى محاولات عدة لتشويه شخصيتي من خلال اتهامات لا أساس لها»، مبينة ان «المجتمع الكويتي أصبح من السهل بالنسبة له تداول التشهير، وسأعتزل العمل السياسي ان كان لدي دينار واحد في أي بنك خليجي في الكويت».

واضافت: «هذه المحاولة للتشويه لا تهدف الا لضربي، من أجل جلب الاصوات وفي الحقيقة انا لست (فاضية لهذه اللوية) فلدي حملة انتخابية وما هو أهم، ومن يقوم اليوم بتلويث الشباب الكويتي من خلال دعوتهم للتشهير بالناس يرتكب اكبر جريمة لان في ذلك تدمير لقيم المجتمع، واذا فقد المجتمع قيمه واعرافه لا يمكن ان يكون هناك بلد، وما يحدث اليوم هو نهج عداء للبلد ليكون بلا استقرار، وقد بات من الضروري على الشباب النهوض بالقيم وعدم الانجراف».

وزادت قائلة: «واقول للنائب الذي اتهمني... كرامات الناس ليست لعبة ولقد قلت له اذا كنت رجلا قدم البرهان لكني لم اسمع انه موافق على التحدي»، لافتة الى ان «الحراك الاجتماعي في العالم يتم من خلال أفراد المجتمع نفسه ولم نجد أي تدخلات من البرلمانيين في هذه الحركات، لان البرلماني في وضع ليس بحاجة الى النزول الى الشارع لانه قادر على التعبير في قبة البرلمان، الا اننا نرى في الكويت ان البرلمانيين هم من ينظمون ويدعون الشارع، وارى ان هناك مخططا لعدم استقرار البلد من الداخل والخارج».

> هناك مخطط لعدم استقرار البلد من الداخل والخارج

وزادت: « للاسف دخل أعضاء مجلس الأمة كأطراف في صراع ابناء الاسرة، وكان من الواجب عليهم ان يبتعدوا عن هذه الصراعات»، معتبرة ان «اقتحام مجلس الامة جريمة، ومن الخطأ تبرير ما حدث».

وطالبت دشتي «بسحب جنسية المزدوجين الذين اقتحموا المجلس»، لافتة في اتجاه آخر الى ان «ممارسات الكتل السياسية جدا خطيرة ومخيفة كأنها تريد ان تكرر ما حدث في بعض الدول العربية».

«تشاورية الرشايدة» ...3 يناير

| كتب محمد صباح |

حسمت اللجنة التشاورية لقبيلة الرشايدة امرها في تحديد بداية الشهر المقبل موعدا لعقد تشاوريتها لترشيح النواب الذين يمثلون القبيلة في انتخابات امة 2012 في الدائرة الرابعة.

وعلمت «الراي» أن اللجنة حددت يوم 3 يناير موعدا لعقد التشاورية التي بلغ عدد من اعلن دخولها من المرشحين الرشايدة حتى الان 18 مرشحا ابرزهم سعد الخنفور ومبارك الخرينج ومحمد الهطلاني وآخرون.

وفرضت اللجنة على جميع المرشحين المنظمين للتشاورية دفع تأمين بقيمة 7 آلاف دينار كرسوم دخول التشاورية على ان تتم اعادة (الفين) دينار لكل مرشح لا يحالفه الحظ في تشاورية القبيلة، اضافة الى انتهاجها آلية جديدة في التشاورية لم يتم العمل بها سابقا.

واقرت اللجنة في آليتها التي وضعتها عدم الزام الناخب في التصويت على اربعة اسماء من المرشحين كما هو سابقا مستبدلة هذا الامر في اعطاء كل ناخب في التشاورية اربعة اصوات حرة غير ملزمة بما يفسح المجال لكل ناخب ان يختار مرشحا من بين الاربعة او اكثر حسب ما يراه.

الهاجري: دعوة «الوحدة» نابعة من إحساس الشعوب

اعتبر النائب السابق دليهي الهاجري ان «الدعوة التي اطلقها عاهل المملكة العربية السعودية الملك عبدالله بن عبدالعزيز نابعة من احساس شعوب المنطقة باعتبار ان الخليج العربي تربطه روابط تسهل عملية الاتحاد الكونفديرالي الذي يطمح اليه مجلس التعاون الخليجي».

وقال الهاجري في تصريح صحافي «ان ارادة شعوب الخليج العربي توافقت مع ارادة حكامنا فنحن نواقون الى تطبيق مبادرة خادم الحرمين»، معربا عن سعادته «لتكون الكويت احد المساهمين في مجموعة العمل التي ستتولى الاعداد لتحقيق هذا الهدف الخليجي».

ورأى الهاجري «ان الخليج العربي بحاجة الى ان يتم تشكيل اتحاد كونفديرالي يتم من خلاله توحيد القطاعات التي لا خلاف عليها مثل وزارة الخارجية والدفاع والنفط وتكون هذه نواة الاتحاد الخليجي وبعد ذلك يتم توسيع الاتحاد بما يخص الجوانب الامنية وعمل مجلس شعب اتحادي توازيه حكومة اتحادية تساهم في النمو الاقتصادي وتعزيز جوانب الدفاع والامن في المنطقة»، لافتا «الى ان الخليج العربي يملك نواة الاتحاد اذ تربطه اواصر الاسلام والعادات والتقاليد كما ان ابناء الخليج يتحدرون من قبائل ذات صلات وثيقة مع بعضها البعض».

و اضاف «ان الوضعين الاقليمي والعالمي يحتمان علينا الانضواء في اتحاد مع مجموعة من الدول التي تلبي رغباتنا في النمو الاقتصادي وتوفير الامن الاقليمي للمنطقة وتعزيز منظومة الدفاع الاستراتيجية لدول الخليج امام الاخطار الخارجية»، لافتا الى ان «الاعلان عن الاتحاد تأخر كثيرا وحان وقته في ظل التحرك الشعبي الذي بدأ الاعلان عنه في بداية هذا العام من خلال اطلاق منتدى وحدة الخليج والجزيرة العربية الذي شكل من كل اطياف منطقة الخليج العربي».

دليهي الهاجري

عبدالهادي: الحكومة السابقة تخلّت عن مسؤولياتها

رأى مرشح الدائرة الثانية المحامي عادل عبدالهادي ان « الحكومة الجديدة تواجه تحديات بسبب تقاعس الحكومات السابقة في اداء عملها بعد ان تخلت عن واجباتها»، معتبرا ان «التحدي الاكبر للمجلس المقبل سيكون حول مراقبة اداء الحكومة وسن القوانين التي تصب في مصلحة الكويت».

ودعا عبدالهادي الى التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على جميع الاصعدة لحل جميع القضايا والانتقال إلى مرحلة جديدة والنهوض بالكويت الى ارقى المستويات وتجاوز جميع الازمات التي شهدتها فنحن لا نتكلم عن ملف عالق بل ملفات كثيرة يجب ان تنجز ويتم الانتهاء منها.

واشار عبدالهادي ان «المرحلة المقبلة تعتمد على ابناء الكويت وليس على النواب وتاليا لابد ان تكون هناك متابعة من قبل ابناء كل دائرة للنائب الذي سيصل إلى قبة البرلمان حتى لا يكون هناك اي تخاذل او تهاون من قبله في قضايا المجتمع وان كان النائب مراقبا لاداء الحكومة فيجب ان يكون الشعب مراقبا للنائب وادائه وان يستمع إلى افكار وطروحات الشباب وان يكون حلقة الوصل بينهم وبين الحكومة».

عادل عبدالهادي

وقال عبدالهادي ان «الناخبين اليوم يرفضون دغدغة المشاعر وان الناخب ينتظر من النائب طرح امور عملية قابلة للتطبيق وتتحملها ميزانية الدولة وان مصلحة الكويت فوق كل اعتبار»، رافضا «دغدغة المشاعر التي يحاول بعض المرشحين ايهام الناخبين فيها وان على المجلس المقبل التقدم باقتراحات بقوانين وان تأخذ القوانين الاقتصادية الاولوية نظرا لما تعانيه الكويت من الاعتماد على مصدر دخل واحد ويجب ان يعرف الجميع ان الوفرة المالية الحالية لن تستمر ان لم يكن هناك مشاريع اقتصادية كبيرة لها مردود على الكويت».